

بيان المفيدرالية من أجل المافراج عن سياسيين كورد محتجزين في القامشلي

تلقت المفيدرالية السورية لحقوق الانسان، بإدانة استنكار شديدين، المعلومات المؤكدة من مصادرنا الخاصة والموثوقة، حول الظروف السيئة لاماكن الاحتجاز وتدهور الحالة الصحية لبعض المحتجزين من السادة:

1) السيد أنور ناسو عضو المكتب السياسي في حزب يكي تي الكوردي وعضو المجلس الوطني الكوردي.

2) عبد المحسن خلف عضو في حزب يكي تي الكوردي.

3) رضوان عبد الرحمن حمو مواليد 1958 متزوج وله خمسة اولاد وهو معلم متقاعد عضو في حزب يكي تي الكوردي، ويعاني من وضع صحي حرج جدا.

والذين تم احتجازهم من قبل دوريات مسلحة تابعة لقوات الاسايش بعد ان تم اقتحام منازلهم في منطقة عامودا-ريف القامشلي-ريف الحسكة في مساء 28/5/2016، ووفقا لمصادرنا انهم متواجدين حاليا في
يسمى ب:
كين
في مدخل مدينة القامشلي-
ريف الحسكة.

مكان احتجاز

جر

إننا في المفيدرالية السورية لحقوق الانسان، ان ذدين بشدة ونستنكر الاحتجاز التعسفي بحق المواطنين السوريين عموما، وبحق المذكورين أعلاه من مدينة عامودا-القامشلي
، فإننا نطالب بالإفراج الفوري عنهم دون قيد أو شرط

ونتوجه بالنداء

الانسانى المعاجل الى جميع المسؤولين في مناطق الادارة الذاتية بمدينة القامشلي، التدخل سريعاً

وعاجلاً

، من أجل

تبيان مصيرهم

وإطلاق سراحهم فوراً، ودون قيد أو شرط

، ونخص بالذكر

السيد رضوان حمو

، ما لم توجه إليهم تهم جنائية معترف بها ويقدموا على وجه السرعة لمحاكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة

وكذلك ضمان أن تكون إجراءات المحاكمة تلك منسجمة مع المعايير والمبادئ المعتمدة لدى هيئات الأمم المتحدة بما فيها المبادئ

الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية الصادرة عام 1985، والمبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة والصادرة في 1990، وبما

يتفق

مع توصيات اللجنة المعنية

بحق

وق الإنسان بدورتها الرابعة والثمانين، تموز 2005، والمتعلقة بالضمانات القانونية الأساسية للمحتجزين المفقرة (9) التي تؤكد على

ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لضمان أن يمنح المحتجز جميع الضمانات القانونية الأساسية منذ بداية احتجازه، بما في ذلك الحق في

الوصول الفوري إلى محام و فحص طبي مستقل، إعلام ذويهم، وأن يكون على علم

بحق

وقه في وقت الاحتجاز، بما في ذلك حول التهم الموجهة إليهم، والمثول أمام قاض في غضون فترة زمنية وفقاً للمعايير الدولية.

إننا في المفيدرية السورية لحقوق الإنسان، نعتبر إن جميع عمليات الاختطاف والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي بحق

المواطنين السوريين عموماً، وبحق الناشطين الحقوقيين والسياسيين السلميين خصوصاً، هي سلوكيات مدانة ومستنكرة، ونطالب

جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية- التي تقوم بالاحتجاز القسري والاختطاف والإخفاء القسري، بالكف عن هذه الممارسات

التي تجري خارج القانون والتي تشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق والحريات الأساسية التي كفلتها جميع المواثيق والاتفاقيات الدولية

المعنية بذلك. وخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي العام والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وحيث يعتبر الحق في الحياة والحفاظ

عليه من النظام العام في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن القواعد الآمرة فيه، فلا يجوز الانتقاص منها أو الحد منها. كما أنها

تعتبر حقوق طبيعية تلتصق بالإنسان، ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها، لأنها قاعدة عامة، ويقع كل اتفاق على ذلك منعدم وليس له

أي آثار قانونية، لذلك فإن الاختطاف والإخفاء القسري، هي جرائم دولية تستوجب المساءلة والمحاكمة.

ونؤكد على موقفنا المبدئي من الحق في التظاهر السلمي بأنه: حق إنساني مكفول ومعترف به في كافة المواثيق الدولية باعتباره

دلالة على احترام حقوق الإنسان في التعبير عن نفسه وأهم مظهر من مظاهر الممارسة السياسية

الصحيحة. كما هو وارد في المادة (163) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك في الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان في المادة (3)، و المادة (12)، ان حرية الرأي والتعبير. مصونة بالقانون الدولي العام وخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتعتبر من النظام العام في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن القواعد الآمرة فيه، فلا يجوز الانتقاص منها أو الحد منها. كما أنها تعتبر حقوق طبيعية تلتصق بالإنسان، ولا يجوز الاتفاق علي مخالفتها، لأنها قاعدة عامة، ويقع كل اتفاق علي ذلك منعدم وليس له أي آثار قانونية. لذلك فإن القمع العنيف للمظاهرات السلمية جرائم دولية تستوجب المساءلة والمحاكمة.

وإننا في المفيدرمية السورية لحقوق الإنسان، نعلن مناهضتنا ومعارضتنا الشديدة لجميع دعوات العنف أيا تكن اشكالها وممارسيها، ونعلن تأييدنا الكامل لممارسة السوريين جميعا حقهم في التجمع والاحتجاج السلمي والتعبير عن مطالبهم المشروعة ونرى بان هذه المطالب محقة وعادلة.

دمشق في 25/6/2016

الهيئة الادارية للمفيدرمية السورية لحقوق الإنسان

www.flrsy.org

info@flrsy.org